الأكاديمية العربية الدولية
Arab International Academy

المعاملات المالية المعاصرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي

Modern Financial Transactions in Islamic Economic Thought

روان الشعار

المحاور

1. مدخل إلى الفكر الاقتصادي الإسلامي.
2. الأسس الشرعية للمعاملات المالية.
3. العقود المالية التقليدية في الفقه الإسلامي.
4. النظام المصرفي الإسلامي.
5. أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصرة.
6. التأمين الإسلامي (التكافل).
7. الأسواق المالية في منظور إسلامي.
8. القضايا المعاصرة في المعاملات المالية.
9. الضوابط الشرعية والحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية.

المخرجات المتوقعة من الدرس

1. الإلمام بالمعاملات المالية الإسلامية وأهم أدواتها الحديثة.
2. القدرة على تحليل وتقييم المستجدات المالية من منظور إسلامي.
3. تطبيق صيغ التمويل الإسلامي في بيئات الأعمال المختلفة.
4. تقديم حلول مالية مبتكرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية

المقدمة

تُعد المعاملات المالية المعاصرة من أبرز القضايا التي تشغل الفكر الاقتصادي الحديث، لما تشهده من تطور متسارع في الأدوات والأساليب المالية الناتجة عن العولمة والتقدم التكنولوجي. وفي خضم هذا التطور، يبرز الفكر الاقتصادي الإسلامي كمنهج متميز يسعى إلى تحقيق التوازن بين متطلبات التنمية الاقتصادية ومبادئ العدالة الاجتماعية، ضمن إطار قيمي وأخلاقي يستمد قواعده من الشريعة الإسلامية.

مفهوم الاقتصاد الإسلامي

الاقتصاد الإسلامي هو نظام يقوم على تنظيم شؤون المال والعمل والإنتاج والتوزيع والاستهلاك وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية.

يهدف إلى تحقيق العدل والمساواة بين الناس، وضمان الاستخدام السليم للموارد بما يحقق مصلحة الفرد والمجتمع معًا.

يرى الإسلام أن المال ملك لله، والإنسان مستخلف فيه، أي مسؤول عن كسبه وإنفاقه بما يرضي الله.

فهو ليس اقتصادًا ماديًا بحتًا، بل يجمع بين الجانب الروحي والأخلاقي والمادي في حياة الإنسان.

خصائص الاقتصاد الإسلامي

1- **الربانية:** مصدره الوحي الإلهي (القرآن والسنة)، وليس من وضع البشر.

2- **الأخلاقية:** يقوم على مبادئ الصدق والأمانة والتعاون، ويمنع الغش والربا والاحتكار.

3- **العدالة الاجتماعية:** يسعى إلى توزيع الثروة توزيعًا عادلًا، ويمنع التفاوت المفرط بين الناس.

4-**التوازن:** يوازن بين مصلحة الفرد والمجتمع، وبين العمل للدنيا والآخرة.

5- **الحرية الاقتصادية المنضبطة:** يتيح للفرد حرية التملك والعمل والاستثمار، ولكن ضمن حدود الشريعة.

الفرق بين الاقتصاد الإسلامي والأنظمة الاقتصادية الأخرى

الاقتصاد الإسلامي يختلف عن النظامين الرأسمالي والاشتراكي في منطلقاته وأهدافه.

فهو لا يقدّس الملكية الخاصة كما في الرأسمالية، ولا يلغيها تمامًا كما في الاشتراكية، بل ينظّمها لتحقيق العدالة.

الاقتصاد الإسلامي يمنح الإنسان حرية الكسب والتصرف، لكن يمنعه من الطرق المحرّمة كالربا والاحتكار والمقامرة.

كما أن هدفه ليس الربح المادي فقط، بل تحقيق التنمية والعدالة وفق القيم الدينية.

مقاصد الشريعة في المعاملات المالية

1-حفظ المال وتنميته بطرق مشروعة.

2-منع الظلم والاستغلال بتحريم الربا والغش والغرر.

3-تحقيق التكافل الاجتماعي من خلال الزكاة والصدقة والوقف.

4-ضمان الاستقرار الاقتصادي ومنع الأزمات الناتجة عن الجشع والاحتكار.

مصادر الأحكام الشرعية

1- القرآن الكريم: المصدر الأول للتشريع، وردت فيه أحكام المعاملات مثل تحريم الربا والظلم والأمر بالعدل.

2-السنة النبوية: تفسّر وتبيّن أحكام القرآن وتفصلها، مثل أحاديث البيع والربا والضمان.

3-الإجماع: اتفاق العلماء في عصر من العصور على حكم شرعي، مثل إجماعهم على تحريم الربا.

4-القياس: إلحاق مسألة جديدة بأخرى لها حكم معروف لعلة مشتركة بينهما، مثل قياس المخدرات على الخمر في التحريم.

القواعد الفقهية العامة في المعاملات

1-قاعدة الغرر: النهي عن الجهالة والمخاطرة في العقود.

2-قاعدة الربا: تحريم الزيادة المشروطة في القرض أو التبادل المالي.

3-قاعدة الميسر: تحريم المقامرة وكل معاملة تقوم على الحظ والمخاطرة.

4-قاعدة الضرر: لا ضرر ولا ضرار؛ أي لا يجوز أن يترتب على العقد ضرر لأحد الأطراف.

مفهوم الملكية والعقد والالتزام

أ-الملكية: حق شرعي في الانتفاع بالمال والتصرف فيه ضمن ضوابط الشريعة..

ب-العقد: اتفاق بين طرفين ينشئ التزامًا متبادلًا، ويجب أن يكون خاليًا من الغرر والربا.

ج-الالتزام: هو الوفاء بما تعهّد به الإنسان في عقد مشروع، لأنه مسؤول أمام الله عن عقوده.

العقود المالية الأساسية

1-البيع: مبادلة مال بمال بهدف التملك.

2-السلم: بيع آجل بعاجل (دفع الثمن مقدمًا وتسليم السلعة لاحقًا).

3-الإجارة: عقد على منفعة مقابل أجر معلوم.

4-المشاركة: اشتراك طرفين أو أكثر في رأس المال والعمل وتقسيم الأرباح.

5-المضاربة: شراكة بين مالك المال والعامل في الربح دون خسارة العامل لماله.

6-الوكالة: تفويض شخص لآخر بالتصرف نيابة عنه.

7-المرابحة: بيع السلعة بثمنها الأصلي مضافًا إليه ربح معلوم.

شروط صحة العقود

رضا الطرفين:

1-أن يكون محل العقد مباحًا ومعلومًا.

2-خلو العقد من الربا والغرر والجهالة.

الفرق بين العقود الحقيقية والصورية

1-العقود الحقيقية: يقصد بها تحقيق المعاملة الفعلية المشروعة.

2-العقود الصورية: ظاهرها الحلال لكن حقيقتها محرمة (مثل القرض الربوي في صورة بيع)

نشأة وتطور المصارف الإسلامية

ظهرت أول تجربة مصرفية إسلامية في مصر عام 1963 (بنك ميت غمر الادخاري)، ثم انتشرت البنوك الإسلامية في مختلف الدول لحماية المعاملات من الربا.

آليات التمويل والاستثمار

تستخدم البنوك الإسلامية صيغًا مثل:

المرابحة، والمضاربة، والمشاركة، والإجارة لتمويل الأفراد والمؤسسات.

تستثمر الأموال في أنشطة مباحة فقط وتشارك في الأرباح والخسائر.

إدارة السيولة والمخاطر

-تعتمد على أدوات مثل:

1- الصكوك الإسلامية لإدارة السيولة.

2-تلتزم بالضوابط الشرعية لتقليل المخاطر والابتعاد عن الربا والمقامرة.

الأسس الشرعية التي تقوم عليها أدوات التمويل الإسلامي

1-تحريم الربا (الفائدة): فلا يجوز التعامل بالقروض الربوية أو تحقيق الأرباح من المال دون جهد أو مخاطرة.

2- تحريم الغرر والميسر: أي منع الجهالة والمخاطرة غير المشروعة في المعاملات.

3- مبدأ المشاركة في الربح والخسارة: وهو من أهم أسس التمويل الإسلامي، حيث يشارك كل طرف في النتائج حسب مساهمته.

4-الملكية الحقيقية للأصول: لا بد أن يكون التمويل قائماً على أصول حقيقية ومنتجات واقعية، وليس على نقود مقابل نقود.

أهم أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصرة

1-المرابحة : بيع يتم فيه أن يشتري البنك سلعة بناءً على طلب العميل، ثم يبيعها له بسعر التكلفة مضافاً إليه ربح معلوم ومتفق عليه

2- المضاربة :عقد شراكة بين طرفين، أحدهما يقدّم المال (ربّ المال) والآخر يقدّم الجهد أو الخبرة (المضارب).

3- المشاركة: اشتراك طرفين أو أكثر في مشروع معين برؤوس أموال أو جهود، ويشتركون في الأرباح والخسائر بنسبة مساهمتهم.

4-الإجارة:عقد تأجير منفعة أصل معين (مثل العقار أو السيارة) مقابل أجر معلوم لمدة محددة.

أهم أدوات التمويل والاستثمار الإسلامي المعاصرة

5- الاستصناع: عقد يتم بموجبه تصنيع سلعة معينة بناء على طلب العميل، مع دفع الثمن إما مقدمًا أو مؤجلًا.

6-السَّلَم: عقد يُدفع فيه الثمن مقدمًا مقابل تسليم سلعة موصوفة في الذمة في وقت لاحق.

7-الصكوك الإسلامية: أدوات استثمارية تمثل حصصًا شائعة في ملكية أصول حقيقية أو مشاريع استثمارية، وليست ديونًا بفائدة مثل السندات التقليدية.

8-التكافل الإسلامي: نظام تأمين تعاوني يقوم على التعاون والتضامن بين المشتركين، وليس على أساس تجاري ربوي.

مزايا أدوات التمويل الإسلامي

1-تحقيق العدالة الاجتماعية والاقتصادية.

2-ربط التمويل بالإنتاج الحقيقي وليس المضاربات.

3- توزيع المخاطر بين الأطراف بعدالة.

4- تشجيع الاستثمار المنتج والمشاريع التنموية.

5- الالتزام بالقيم الأخلاقية والشفافية.

التحديات التي تواجه أدوات التمويل الإسلامي

1- قلة الوعي العام بالمفاهيم الشرعية للتمويل.

2- ضعف التشريعات والقوانين الداعمة للتمويل الإسلامي في بعض الدول.

3- محاكاة بعض المؤسسات الإسلامية للنظام التقليدي في صيغها دون الالتزام الحقيقي بالجوهر الشرعي.

4- الحاجة إلى مزيد من الابتكار في الأدوات المالية المتوافقة مع الشريعة.

مفهوم التأمين الإسلامي

التكافل: هو نظام تأميني تعاوني يقوم على تبرع المشتركين بأقساطهم أو جزء منها في صندوق مشترك يُستخدم لتعويض من يتعرض لخسارة أو ضرر معين.

إما من الناحية الشرعية:

هو عقد تعاون بين مجموعة من الأشخاص يتعهد كل منهم بدفع مبلغ مالي (تبرع) إلى صندوق مشترك لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد تصيب أحدهم.

مفهوم التأمين الإسلامي(التكافل)

التكافل: هو نظام تأميني تعاوني يقوم على تبرع المشتركين بأقساطهم أو جزء منها في صندوق مشترك يُستخدم لتعويض من يتعرض لخسارة أو ضرر معين.

إما من الناحية الشرعية:

هو عقد تعاون بين مجموعة من الأشخاص يتعهد كل منهم بدفع مبلغ مالي (تبرع) إلى صندوق مشترك لمواجهة الأخطار المحتملة التي قد تصيب أحدهم.

الأسس الشرعية التي يقوم عليها نظام التكافل

1-التعاون والتكافل: الأساس هو التعاون بين الأفراد على تقليل آثار المخاطر، وليس المقامرة أو تحقيق الربح المادي

2-التبرع (النية غير الربحية):أقساط المشتركين تُدفع على سبيل التبرع، وليس كعقود معاوضة، وبالتالي تنتفي شبهة الغرر والربا

3-المسؤولية المشتركة: يتحمل المشتركون معًا نتائج الخسائر، ويُعوض المتضرر من أموال الصندوق المشترك.

4- إدارة الأموال بطريقة شرعية: تُستثمر أموال صندوق التكافل في مشاريع واستثمارات حلال خالية من الربا أو الأنشطة المحرمة

الفرق بين التأمين الإسلامي والتأمين التجاري

التأمين الإسلامي قائم على التكافل والتعاون بين المشتركين، حيث يدفع كل منهم اشتراكًا بهدف المساعدة المتبادلة عند وقوع الضرر، وتدار الأموال وفق أحكام الشريعة الإسلامية دون ربا أو غرر.

أما التأمين التجاري فهو يقوم على المعاوضة الربحية بين شركة التأمين والمؤمَّن له، وتستثمر الشركة الأقساط لتحقيق أرباح، مما يجعله يتضمن الربا والغرر والمقامرة، وهو لذلك محرم شرعًا.

نماذج التأمين التكافلي

1- النموذج التعاوني :(Cooperative Model)

جميع المشتركين يساهمون في الصندوق دون وجود جهة ربحية.

2- نموذج الوكالة: (Wakala Model)

شركة التكافل تدير أموال الصندوق كوكيل مقابل أجر محدد.

3- نموذج المضاربة :(Mudarabah Model)

شركة التكافل تستثمر أموال الصندوق كمضارب وتتقاسم الأرباح مع المشتركين بنسبة محددة.

4-النموذج الهجين :(Hybrid Model)

يجمع بين الوكالة والمضاربة، وهو النموذج الأكثر شيوعًا حاليًا في البنوك والشركات الإسلامية.

أنواع التأمين التكافلي

1-التكافل العائلي :(Life Takaful)

يشبه التأمين على الحياة، لكنه يقوم على مبدأ الادخار والتكافل، ويُصرف التعويض عند الوفاة أو العجز.

2-التكافل العام :(General Takaful)

يغطي المخاطر المتعلقة بالممتلكات أو الحوادث أو السيارات أو الحرائق أو الصحة.

3-التكافل الصحي :(Health Takaful)

يهدف إلى تغطية نفقات العلاج والرعاية الصحية ضمن نظام تعاوني.

مكونات نظام التكافل الإسلامي

1. المشتركون: يدفعون الأقساط التبرعية.
2. صندوق التكافل: تُجمع فيه الأموال لتعويض الأعضاء.
3. شركة إدارة التكافل: تدير الصندوق وتستثمر أمواله.
4. الهيئة الشرعية: تراقب مدى التزام الشركة بأحكام الشريعة الإسلامية.

أهداف التأمين الإسلامي (التكافل)

1. تحقيق التكافل الاجتماعي والتضامن بين أفراد المجتمع.
2. توزيع الأخطار وتقليل آثارها المالية.
3. حماية الأفراد والمؤسسات من الخسائر غير المتوقعة.
4. استثمار الأموال بطرق مشروعة تحقق التنمية.
5. غرس قيم التعاون والمسؤولية المشتركة.

التحديات التي تواجه نظام التكافل الإسلامي

1. ضعف الوعي العام بمفهوم التأمين الإسلامي.
2. قلة الكوادر المتخصصة في فقه المعاملات المالية.
3. المنافسة الشديدة مع شركات التأمين التقليدي.
4. صعوبة التوسع في الأسواق غير الإسلامية.
5. التحديات التقنية والإدارية في إدارة الصناديق.

مفهوم السوق المالية

المفهوم العام:

السوق المالية هي البيئة التي يتم فيها تداول الأدوات المالية مثل الأسهم والسندات والصكوك، بهدف الاستثمار أو التمويل أو التحوط من المخاطر.

في المفهوم الإسلامي:

السوق المالية الإسلامية هي سوق يتم فيها تداول أدوات استثمارية تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وتقوم على مبدأ الملكية الحقيقية والمخاطرة المشروعة، بعيدًا عن الربا والغرر والميسر.

أهداف السوق المالية الإسلامية

1. تعبئة المدخرات وتوجيهها للاستثمار في مشاريع منتجة.
2. توفير السيولة للمؤسسات والأفراد بطريقة مشروعة.
3. توزيع المخاطر بين المستثمرين بصورة عادلة.
4. تحقيق العدالة والشفافية في التداول.
5. تحفيز التنمية الاقتصادية ضمن الإطار الأخلاقي للشريعة.

الأسس الشرعية التي تقوم عليها السوق المالية الإسلامية

1. **تحريم الربا:** يمنع تداول الديون بفائدة أو التعامل بالأدوات الربوية مثل السندات التقليدية.
2. **تحريم الغرر والميسر:** يجب أن تكون المعاملات واضحة وخالية من المقامرة أو الجهالة.
3. **الملكية الحقيقية:** لا يجوز بيع ما لا يُملك، أو التداول في أوراق لا تمثل أصولًا حقيقية.
4. **الشفافية والعدالة:** إلزام جميع الأطراف بالإفصاح والصدق في المعاملات.
5. **الاستثمار في الأنشطة الحلال فقط:** لا يجوز الاستثمار في الشركات التي تتعامل بالربا أو الأنشطة المحرّمة (مثل الخمر أو القمار).

مكونات السوق المالية الإسلامية

1- سوق الأسهم الإسلامية :الأسهم المباحة هي التي تمثل ملكية حقيقية في شركة تمارس نشاطًا مشروعًا.

2-سوق الصكوك الإسلامية : الصكوك هي البديل الإسلامي للسندات التقليدية.

3- صناديق الاستثمار الإسلامية: تُجمع فيها أموال المستثمرين لتُستثمر في أصول حلال وفق ضوابط الشريعة.

4-المؤشرات الإسلامية: مؤشرات مثل مؤشر داو جونز الإسلامي أو مؤشر السوق المالية الإسلامية، تُستخدم لقياس أداء الأسهم الملتزمة بالشريعة.

ضوابط التعامل في السوق المالية الإسلامية

1. أن تكون الشركة ذات نشاط مباح.
2. أن يكون تمويل الشركة خالياً من القروض الربوية قدر الإمكان.
3. أن تكون الأسهم مملوكة ملكية حقيقية وليست مجرد مضاربة صورية.
4. منع البيع على المكشوف (Short Selling)لأنه يتضمن بيع ما لا يملك البائع.
5. منع المشتقات المالية التقليدية (Derivatives)لأنها تقوم غالبًا على الميسر والمخاطرة العالية.
6. . التزام الشفافية والإفصاح في جميع مراحل التداول.

أدوات الاستثمار في السوق المالية الإسلامية

1. الأسهم المباحة شرعًا.
2. الصكوك الإسلامية.
3. المرابحة في الأوراق المالية.
4. المشاركة والمضاربة.
5. الاستصناع والسَّلم كصيغ تمويلية للاستثمار.

أهمية السوق المالية الإسلامية في الاقتصاد

1. توفير مصادر تمويل بديلة مشروعة.
2. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي.
4. تحقيق العدالة في توزيع الثروة.
5. المساهمة في استقرار الأسواق وتقليل الأزمات المالية.

التحديات التي تواجه الأسواق المالية الإسلامية

1. توفير مصادر تمويل بديلة مشروعة.
2. دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
3. تعزيز الثقة في النظام المالي الإسلامي.
4. تحقيق العدالة في توزيع الثروة.
5. المساهمة في استقرار الأسواق وتقليل الأزمات المالية.

مفهوم القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

هي المسائل والمستجدات المالية التي ظهرت في العصر الحديث نتيجة التطور التقني والمصرفي، ولم يكن لها نظير مباشر في الفقه الإسلامي القديم، مما تطلب اجتهادًا فقهيًا جديدًا لتكييفها ضمن القواعد العامة للشريعة.

الأساس الشرعي للتعامل مع القضايا المعاصرة

1. **الاجتهاد الشرعي:** لاستنباط الأحكام الجديدة من النصوص والمقاصد العامة.
2. **القياس والمصالح المرسلة:** لربط المعاملات الحديثة بما يشبهها من العقود القديمة.
3. **مقاصد الشريعة:** مثل حفظ المال، وتحقيق العدل، ومنع الضرر، وتيسير المعاملات.
4. **الرقابة الشرعية المؤسسية:** من خلال هيئات الفتوى في المصارف الإسلامية ومجامع الفقه الإسلامي.

أبرز القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

1- البطاقات المصرفية:

أ-بطاقة الخصم :(Debit Card)مشروعة لأنها تسحب من رصيد العميل الحقيقي.

ب-بطاقة الائتمان :(Credit Card)الأصل فيها المنع إذا تضمنت فوائد ربوية عند التأخير، لكن بعض صورها المخصصة بدون فائدة يمكن إجازتها بشروط.

أبرز القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

2- التمويل العقاري والإجارة المنتهية بالتمليك:

صورة تمويلية شائعة في البنوك الإسلامية، حيث يشتري البنك العقار ويؤجره للعميل ثم ينقله إليه في نهاية المدة.

مشروعة إذا خلت من التحايل على الربا وتم فيها نقل الملكية الحقيقي وفق العقد.

3-التمويل الإلكتروني والتجارة عبر الإنترنت

التعامل عبر الإنترنت جائز بشرط وضوح العقد، ومعرفة السلعة، وضمان التسليم، وخلو العملية من الغرر والمقامرة.

يشترط أن تكون السلع والخدمات المتبادلة مباحة شرعًا.

أبرز القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

4- العملات الرقمية (Cryptocurrenciesمثل البيتكوين):

من أكثر القضايا جدلًا في الوقت الحاضر.

الرأي الراجح عند كثير من العلماء: أن الأصل فيها المنع ما لم تنضبط بضوابط شرعية، بسبب الغرر والمضاربات العالية، وغياب الجهة الضامنة.

5- الأسهم والصكوك الإسلامية:

الأسهم المباحة هي التي تمثل ملكية حقيقية في شركات ذات أنشطة حلال.

الصكوك الإسلامية تعتبر من أبرز الأدوات المالية الحديثة المتوافقة مع الشريعة لأنها تقوم على المشاركة في الأصول لا الديون.

أبرز القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

6- التأمين التكافلي مقابل التأمين التجاري:

أ-التأمين التجاري: محرم لما فيه من الغرر والربا.

ب-التأمين التكافلي: جائز لأنه يقوم على التبرع والتعاون وليس على المعاوضة الربحية.

7-المعاملات عبر التطبيقات البنكية والهواتف الذكية :

جائزة شرعًا لأنها تسهل الوصول للخدمات المالية، بشرط أن تكون المعاملات مشروعة، آمنة، ومحمية من الغش أو الربا.

أبرز القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

8-التمويل الجماعي:

صورة حديثة من التمويل عبر الإنترنت، يمكن أن تكون مشروعة إذا كانت على أساس المشاركة أو التبرع، وليست قروضًا بفائدة.

9- المشتقات المالية والمضاربات العالية:

مثل: 1-العقود الآجلة (Futures) -الخيارات (Options).

الغالب فيها التحريم لأنها تقوم على الميسر والمخاطرة دون تملك حقيقي للأصول.

ضوابط الشريعة في التعامل مع القضايا المالية الحديثة

1. أن تكون المعاملة خالية من الربا والميسر والغرر.
2. أن تقوم على الملكية الحقيقية والمخاطرة المشروعة.
3. أن تكون السلعة أو الخدمة مباحة شرعًا.
4. أن يتحقق العدل والشفافية في جميع مراحل المعاملة.
5. أن تُراعى مقاصد الشريعة في تحقيق المصلحة العامة ومنع الضرر.

دور الفقه الإسلامي والمؤسسات الشرعية

أ-**المجامع الفقهية** مثل مجمع الفقه الإسلامي الدولي، تصدر قرارات وفتاوى حول هذه القضايا بعد دراسة معمقة.

ب-**الهيئات الشرعية** في المصارف الإسلامية تراقب المنتجات الجديدة للتأكد من التزامها بالأحكام الشرعية.

ج-**العلماء والباحثون** يسهمون في تطوير فقه المعاملات المالية الحديثة بما يتناسب مع الواقع الاقتصادي العالمي.

أهمية دراسة القضايا المعاصرة في المعاملات المالية

1. مواكبة التطور المالي الحديث بفكر شرعي أصيل.
2. حماية المجتمع من المعاملات المحرّمة والمضاربة غير المشروعة.
3. توجيه المؤسسات المالية الإسلامية نحو الابتكار المنضبط شرعًا.
4. بناء نظام اقتصادي متوازن يجمع بين الكفاءة والعدالة.

الضوابط الشرعية في المؤسسات المالية الإسلامية

مفهوم الضوابط الشرعية:

هي القواعد والمعايير المستمدة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس ومقاصد الشريعة التي تُطبَّق لضمان خلو المعاملات من المحظورات الشرعية مثل الربا، الغرر، والميسر.

أهداف الضوابط الشرعية

1- ضمان التزام الأنشطة المالية بالمبادئ الإسلامية.

2-حماية أموال المودعين والمستثمرين من المعاملات المحرّمة.

3-تحقيق العدالة والتوازن بين الأطراف المتعاملة.

4-بناء ثقة الجمهور في النظام المالي الإسلامي.

أهم الضوابط الشرعية في المعاملات المالية

1-تحريم الربا (الفائدة) في جميع صورها.

2-منع الغرر والجهالة في العقود.

3-تحريم الاحتكار والاستغلال.

4-مشروعية الملكية الفردية مع ضبطها بالمصلحة العامة.

5-وجوب تحقيق المقاصد الشرعية في كل عقد (كالمنفعة المشروعة، وتبادل المخاطر بالعدل).

6-الالتزام بـ العقود الشرعية المعتبرة مثل: المرابحة، المشاركة، المضاربة، السَّلم، والإجارة.

الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

أولاً: مفهوم الحوكمة

هي مجموعة من القواعد والآليات التي تنظّم العلاقة بين مجلس الإدارة، المساهمين، الإدارة التنفيذية، وأصحاب المصلحة، بما يحقق الشفافية والمساءلة والعدالة.

ثانياً: الحوكمة من المنظور الإسلامي

تستمد مبادئها من القيم الإسلامية كالأمانة، الشورى، المساءلة، والإحسان في العمل، وهي وسيلة لتحقيق العدالة والاستقامة في إدارة المال العام والخاص.

أهداف الحوكمة الشرعية

1-ضمان تطبيق أحكام الشريعة في جميع الأنشطة المالية.

2-الحد من المخاطر الأخلاقية والإدارية.

3-تعزيز ثقة المستثمرين والعملاء.

4-تحقيق الكفاءة والاستدامة في العمل المالي الإسلامي.

أركان الحوكمة في المؤسسات المالية الإسلامية

1-مجلس الإدارة: يضع السياسات العامة ويتابع التنفيذ.

2-الإدارة التنفيذية: تنفذ الخطط وفق المعايير الشرعية.

3-هيئة الرقابة الشرعية: الجهة المخولة بالفتوى والمراقبة الشرعية.

4-المراجعة الشرعية الداخلية والخارجية: لضمان الالتزام المستمر.

5-أصحاب المصالح (Stakeholders):المودعون، العملاء، والمجتمع.

تعريف هيئة الرقابة الشرعية

هي هيئة مستقلة من الفقهاء والمتخصصين في المعاملات المالية الإسلامية، تُعيَّن من قبل المؤسسة لمراجعة العقود والسياسات وإصدار الفتاوى الشرعية.

وظائف الأساسية لهيئة الرقابة الشرعية

1-اعتماد المنتجات والعقود الجديدة.

2-مراجعة العمليات التنفيذية للتحقق من التزامها بالفتاوى.

3-إصدار التقارير الشرعية السنوية.

4-تقديم الاستشارات الشرعية للإدارة.

التحديات التي تواجه الحوكمة والضوابط الشرعية

1-اختلاف الفتاوى بين الهيئات الشرعية.

2-ضعف التنسيق بين المعايير المحلية والدولية مثل (AAOIFI)و.(IFSB)

3-قلة الكفاءات الشرعية والمالية المتخصصة.

4-تحديات الالتزام الشرعي مع متطلبات السوق العالمية.

الجهات المعيارية الداعمة

1-هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)

2-مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

3-البنك الإسلامي للتنمية (IDB)

4-المجالس الشرعية الوطنية والمحلية

الجانب العملي

أجب ب صح أو خطأ:

1- تحريم الغرر والميسر أي منع الجهالة والمخاطرة غير المشروعة في المعاملات.

2-بطاقة الخصم من البطاقات المصرفية.

3- العملات الرقمية هي من أكثر القضايا جدلًا في الوقت الحاضر.

4- هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية ليست من الجهات المعيارية الداعمة

الخاتمة

في ختام دراسة مادة المعاملات المالية المعاصرة في الفكر الاقتصادي الإسلامي، يتبين أن الشريعة الإسلامية قد وضعت نظامًا ماليًا متكاملًا يوازن بين القيم الروحية والمصالح المادية، ويهدف إلى تحقيق العدالة والاستقرار الاقتصادي بعيدًا عن الربا والظلم والاستغلال. كما أظهرت هذه المادة قدرة الفكر الاقتصادي الإسلامي على مواكبة التطورات المعاصرة من خلال إيجاد صيغ مالية حديثة تتفق مع مقاصد الشريعة وتسد حاجات المجتمع، مثل المصارف الإسلامية، والتأمين التكافلي، والتمويل بالمشاركة.

المراجع

1-الاقتصاد الإسلامي مبادئه وأهدافه: **المؤلف:** الدكتور محمد عبد المنعم أبو زيد

2-المعاملات المالية المعاصرة في الفقه الإسلامي **المؤلف:** الدكتور وهبة الزحيلي

شكرا لكم